النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر
- دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية -

د. أمينة بن خزناجي * د. خميسي قايدي ** إيمان بن التومي***

تاريخ الايداع:2018/06/04 تاريخ القبول:2018/06/30 تاريخ النشر:2018/09/30

ملخص:
يتمحور الهدف من هذه الدراسة حول معرفة علاقة النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2013) باستعمال المعادلات الآنية، ونظرا لما يتطلبه هذا النوع من الدراسة قمنا ببناء نموذج لفترة الدراسة بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية والنظرية الاقتصادية لتحديد المتغيرات المفسرة لكل متغير داخلي والمتغيرات المفسرة له لكل دالة من دوال النموذج في الاقتصاد الجزائري. ممّا سمح لنا ببناء نموذج آني والتعرف على معادلاته ثمّ قمنا بتقديره بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وتفسير نتائج التقدير اقتصاديا وإحصائيا. وكانت نتائج المحاكاة والتنبؤ جيدة وهذا ما جعل النموذج مقبول، توصلنا من خلالها لمجموعة هامة من النتائج .

الكلمات المفتاحية: النفقات الاجتماعية، النمو الاقتصادي، المعادلات الآنية.

Abstract:

The goal behind this study is to examine the relationship between social expenditure and economic growth in Algeria during the period (1980-2013) using the simultaneous equation models, and because of what this type of the study demands, we have constructed a model for the study period based on statistical tests and economic theory to determine the explanatory variables for internal variable And the explanatory variables for each function of the model in the Algerian economy. Which allowed us to build a simultaneous model and identify its equations. Then, we estimated it using the two-stage lower squares method and interpreted the results of the estimation both economically and statistically. The results of simulation and prediction were good and this made the model acceptable، through which we obtained an important set of results.

Key words: Social Expenditure, Economic Growth, simultaneous equations

* أستاذ محاضر ، جامعة برج بو عريريج، عضو مخبرLEZINRU ، benkheznadjia@gmail.com
** أستاذ محاضر ، جامعة برج بو عريريج، رئيس فرقة عضو مخبرLEZINRU ، khemissigd@gmail.com
*** طالبة دكتوراه ل م د، جامعة برج بو عريريج، عضو مخبر LEZINRU imene0521@gmail.com

أولا: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

حظيت مسألة النمو باهتمام العديد من الاقتصاديين وأصحاب القرار، مما أنتج نظريات عديدة ونماذج مختلفة للنمو الاقتصادي، ركّز الكثير منها على الحضور الفعلي للدولة، من خلال الدور المهم والأساسي الذي تؤديه في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، من خلال مجموعة من السياسات والآليات التي تقوم بتسطيرها والسهر على تطبيقها.

وتأتي السياسة المالية، في مقدمة هذه السياسات، انطلاقاً من كونها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة، ووجهاً من أوجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها أي اقتصاد وطني. فالتغير في إيرادات الدولة ونفقاتها له تأثيره المباشر على التوازن الاقتصادي العام، لأنَّ التغيّرات المالية تؤثّر على المتغيّرات الاقتصادية والعكس صحيح. لذلك يُعد الإنفاق العمومي (النفقات العمومية) من بين الآليات المهمة التي تستخدمها الدول في سياستها المالية، وتعدّ إدارة وتسيير النفقات العمومية بدورها الركيزة الأولى في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، خاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي ما زالت في عمومها تبحث عن تموقعها التنموي.

تمثّل النفقات الاجتماعية جزءاً مهماً من النفقات العمومية كتحويلات ومبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة والسكن. وتهدف إلى تحقيق أهداف وأغراض اجتماعية واقتصادية للدولة، انطلاقا من أنَّه كلما زاد ما ينفق على رفع المستوى المعرفي والصحي والمعيشي للأفراد، كلما أثّر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي زيادة الإنتاج، فزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة والسكن) يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة ويؤدّى إلى زيادة النمو.

بالمقابل، يعرف الاقتصاد الجزائري هو أيضاً إصلاحات كبرى أهمها التحوّل إلى اقتصاد السوق في إطار تصحيحات السياسة الاقتصادية، بعد الدور البارز الذي قامت به الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال مجهوداتها في تنظيم النشاط الاقتصادي على مستوى كل القطاعات، وما

تخللتها من أزمات كادت تعصف بالاقتصاد الجزائري، اتجهت بعدها الجزائر نحو سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة، من خلال مختلف البرامج المطبقة، والتي تم وضعها بالاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي طلب تقليصاً لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تخفيض إنفاقها، تطبيقاً لبرامج الاستقرار والتعديل الهيكليين، التي أخفقت بدورها في تحقيق النتائج المرجوة. مما جعل الجزائر تنتهج في بداية الألفية الثالثة خطة تنموية من خلال مجموعة من البرامج التي تضمنت مشاريع ضخمة، وبحجم نفقات كبير من أجل تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص.

1- إشكالية البحث: لا يمكن أن تكون النفقات الاجتماعية مهمة في حد ذاتها ما لم تكن مصحوبة

بنمو اقتصادي حقيقي وتحسن لمعدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وتعدّ العلاقة بين النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي بالدول العربية علاقة ضعيفة كما تؤكده الكثير من التقارير والدراسات، مما يبرز هشاشة الاقتصاديات العربية، وعجزها على التخطيط المحكم للنمو الاقتصادي.

وعليه، فإنَّ دراسة العلاقة بين النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر تكتسي جانباً كبيراً من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، حيث يرتبط، سواء التعليم أو الصحة أو غيرها من النفقات الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالدخل، فنمو الدخل على سبيل المثال بصورة مستقرة لا يتحقق إلاّ من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته (مـــالكولم جبلز1995). والصحة تؤدي إلى نمو الدخل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري والمادي بوتيرة أكثر سرعة (بلوم وكانينغ وغراهام- 2002).

تبعا لما سبق، يمكن طرح الإشكالية الأساسية لهذا البحث من خلال التساؤل الآتي:

- ما هي العلاقة بين النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا سوف ننطلق من جملة من الفرضيات التي نراها أساسية وهي:

- تؤدي النفقات الاجتماعية دوراً مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توجد علاقة تبادلية إيجابية بين كل من النمو الاقتصادي والنفقات الاجتماعية بشكل عام في الاقتصاد الجزائري.

3- أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- قياس العلاقة التبادلية بين النفقات الاجتماعية ونمو الناتج الداخلي الخام ؛
- بناء نموذج مناسب للنمو الاقتصادي يأخذ في الاعتبار النفقات الاجتماعية كمتغيرات مفسرة ؛
- محاولة الكشف على مدى تأثير النفقات الاجتماعية على نمو الناتج الداخلي الخام وتأثرها به؛

4- منهج البحث: حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، ولتسليط الضوء عليه والتمكن من بلورة تصور يساعد على تجاوز الإشكالية ووضع حلول واقعية وموضوعية، وللإجابة على التساؤلات المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري اعتمادا على المسح المكتبي فيما يخص المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والنفقات الاجتماعية، كما سنستخدم منهج القياس الاقتصادي في الدراسة التطبيقية، من خلال نماذج المعادلات الآنية في العلاقة بين النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

5- حدود البحث: تتمثّل الحدود المكانية لبحثنا في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتمتدّ من **1980** إلى غاية سنة **2013** وهذا حسب المعلومات الإحصائية المتوفرة لنا، والتي تعبّر عن معطيات سنوية لمختلف المتغيرات المستعملة في دراسة علاقة النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: الإطار النظري للبحث

1- النمو الاقتصادي:

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي.

1-1-تعريف النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن؛[1] كما يعرف بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[2]

ويرى الاقتصادي"S.Kuznet" في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" أن النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.[3]

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الناتج الداخلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[4]

يُلاحظ مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي مطروحا منه معدل التضخم. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة، فتقديم إعانة من دولة متقدمة إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد الدخل الحقيقي في الدولة الفقيرة خلال هذه المدة إلا أن ذلك لا يعد نمواً اقتصادياً.[5]

1-2-العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي: إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، في ضوء الممارسات العملية، تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو أهمها ما يلي:

1-2-1- الادخار ورأس المال المادي والبشري: في دراسة حديثة، استنتج "Barro" (2000)، أن معدل النمو يتم تنشيطه وتحريكه عن طريق التعليم الثانوي والتعليم العالي للرجال، وقد لاحظ أن مستوى التعليم عند النساء لا يظهر أنه يساهم

في النمو بطريقة معنوية ولكن يمارس تأثير غير مباشر، لأن انخفاض الخصوبة قد يسمح بالوصول إلى معدل ادخار أكثر ارتفاعاً.[6]

1-2-2- الإنفاق العمومي: إن الأبحاث الحديثة حول النمو قد تناولت بشكل واسع انعكاس

مستويات الإنفاق العمومي الجاري والاستثمار وتركيبة هذه النفقات على النمو. فعلى سبيل المثال وجد "Barro" (1997)، أن الإنفاق العمومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام (بعد طرح نفقات الدفاع والتعليم من نفقات الاستهلاك العام) كان مرتبطا سلباً بالنمو.

1-2-3- التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعددت الدراسات التجريبية التي تناولت أثر

التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل، حيث أشار "Barro" (1997)، إلى أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالنمو على المدى الطويل. في حين وجد "Beaney " (1996)، أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقاس برصيد الميزانية كان له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي ويمكن أن يكون له أثر سلبي أيضاً على الاستثمار.[7]

1-2-4- الانفتاح والتبادل الخارجي: شَـــددت العديد من الدراسات التجريبية على أهميـــة

الانـــفتاح، في هذا الجانب أوضح "Frankel" و"Romer" (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي[8].

1-2-5- العوامل المالية: إن البحوث التجريبية التي تطرقت للعلاقة بين التطور المالي والنمو

والأكثر تميزاً كانت أكثر انتشاراً في سنوات التسعينيات، ففي دراسة قام "Levine" و"Beck" و"Loayza"(1999)، باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية على 63 بلدا في الفترة (1960-1995)، أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية على المدى الطويل بين التطور المالي ونمو الإنتاج الكلي، ولكن أيضا مع معدل الادخار ومعدل تراكم رأس المال.[9]

2- النفقات الاجتماعية:

2-1- مفهوم النفقات الاجتماعية: النفقات الاجتماعية هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية

للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد[10]. وهناك من يعرفها على أنها "النفقات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة".[11]

أما النفقات التحويلية الاجتماعية فهي نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل يكون الهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام.[12] مثل : دعم السكن (السكن الاجتماعي والريفي)؛ دعم التعليم(المنح، الإقامة، المطاعم المدرسة والجامعية، النقل المدرسي)؛ إجراءات الدولة للمساعدة والتضامن لصالح فئات معينة (المسنين والمكفوفين والمعوقين،...،)؛ إعانة الدولة لصندوق العمل؛ إعانة لصندوق القروض الصغيرة وتوظيف الشباب (FNSEJ)؛ تحويلات أخرى (حقوق أسرية، المجاهدين)؛ دعم الأسعار..إلخ.

مما سبق يمكن القول أن النفقات الاجتماعية هي عبارة عن نفقات عمومية موجهة للقطاعات الاجتماعية الأساسية لضمان التنمية الاجتماعية والبشرية.

2-2- أشكال النفقات الاجتماعية: يقسم المشرع الجزائري الإنفاق الاجتماعي إلى قسمين:[13]

2-2-1- نفقات التسيير الاجتماعية: تتكون أساسا من مرتبات الموظفين في الهيئات التالية:

المجاهدين، التعليم، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الثقافة، التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم والتكوين المهني، السكن، والعمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة.

2-2-2- نفقات الاستثمار الاجتماعية : تشمل النفقات الموجهة للقطاعات الاجتماعية التالية: التربية

والتعليم، المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية (الصحة، الحماية الاجتماعية، الثقافة والشباب والرياضة)، والسكن.

2-3- مؤشرات قياس النفقات الاجتماعية: يمكن أن تستخدم العديد من المؤشرات لقياس النفقات الاجتماعية ومنها[14] :

- نسبة الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام الذي تتضمنه ميزانية الدولة ؛
- نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام ؛
- مقدار الإنفاق الاجتماعي كحصة للفرد الواحد.

3- النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي:

تؤثر النفقات الاجتماعية للدولة في الإنتاج تأثيرًا واضحًا سواءً في زيادة مقدرة الأفراد على الإنتاج، أو في انتقال عناصر الإنتاج من القطاع الخاص إلى القطاع العام، أو في انتقالها من فرع إلى آخر أو من مكان إلى آخر داخل القطاع الخاص نفسه. كما تؤثر نفقات الدولة أيضا في توزيع الدخل الوطني وفي محاربة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل.

1-3- أثر النفقات الاجتماعية في زيادة المقدرة على الإنتاج : تهدف النفقات الاجتماعية إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج، حيث تزيد من مقدرة الأفراد على العمل، وتعد بالتالي ذات أثر طيب في تنمية الإنتاج، فنفقات نشر التعليم والعناية بالصحة العامة وتوفير السكن وإعانة الأفراد على تأمين أنفسهم وذويهم ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني لأنها تزيد من كفاءة المواطنين الذهنية، ومن قدرتهم الجسمانية، وتجعلهم يُقبلون على عملهم بصدر رحب دون أن تفزعهم مخاطر المستقبل. ذلك لأن الإنتاج الوطني يحتاج إلى رأس مال بشري إلى جانب رأس المال المادي، بل إن رأس المال البشري هو الذي يعيننا على تنمية رأس المال المادي. ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01) : أثر النفقات الاجتماعية على الإنتاج الوطني[15]

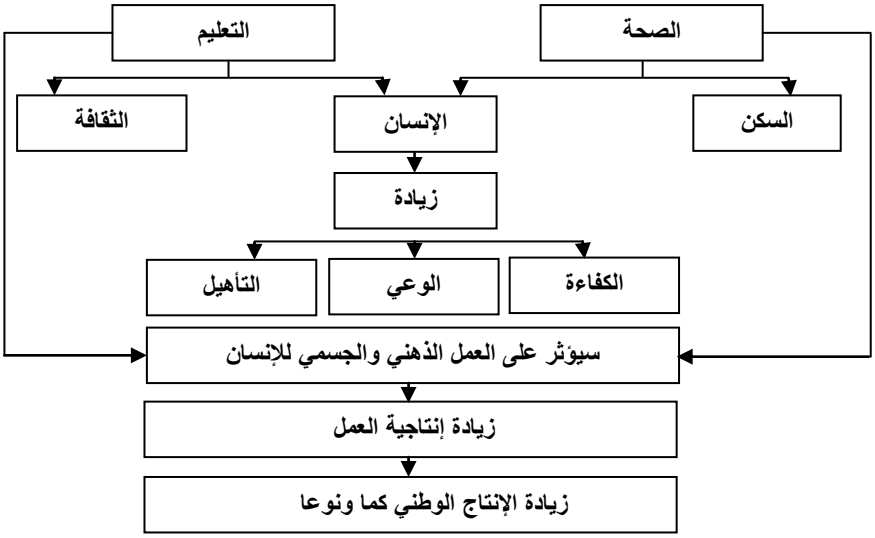

ويترتب على ذلك أن زيادة النفقات الاجتماعية تؤدي إلى التقليل من مساوئ تباين الدخول، وتوسيع مجال تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتُحقق جانبا من الديموقراطية الاقتصادية.

3-2- العوامل الكلية المؤثرة في النفقات الاجتماعية: إن حجم النفقات الاجتماعية يتأثر بعدة متغيرات كلية أهمها :

- درجة النمو الاقتصادي
- الإيرادات والميزانية العامة للدولة
- النمو السكاني

3-3- علاقة النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي: تظهر أهمية سياسة الإنفاق العمومي بالنسبة للإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاجتماعي الاستثماري يساهم

في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي.(16)

وفي كل الأحوال، فالإنفاق الاجتماعي الاستثماري هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

وأي زيادة في معدل النمو الاقتصادي تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زادت الطاقة الإنتاجية، وكلما زاد الإنتاج كلما زادت إمكانيات الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج، مما يؤدي إلى المزيد من التخصص والمزيد من التقدم التكنولوجي مما يؤدي كذلك إلى زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.(17)

ثالثا: بناء نموذج لعلاقة النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

قبل القيام بتقدير النموذج سنحاول حصر المتغيرات المفسرة لكل متغير تابـــع خاضع
للدراسة، باستعمال النظرية الإحصائية وطريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) والاعتماد على النظرية الاقتصادية.

1- تحديد متغيرات النموذج للفترة(1980 - 2013):

لتحديد المتغيرات المفسرة في كل معادلة من معادلات النموذج سنستعمل النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها مع الواقع، والنظرية الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات ومختلف الاختبارات الإحصائية كاختبار ستيودنت لمعرفة معنوية المعاملات المقدرة، اختبار معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج واختبار Durbin-Watson لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

1-1- النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام): من خلال تطرقنا للنمو الاقتصادي في الجزء
النظري، قمنا بإدراج المتغيرات التالية كمتغيرات مفسرة للناتج الداخلي الخام (PIB):

- رأس المال (K) : مقيم بالدينار الجزائري؛
- العمل (L) : فرد عامل؛
- الإدخار(EP) : بالدينار الجزائري؛
- النفقات الاجتماعية (DS) : بالدينار الجزائري؛
- الاستثمار الأجنبي (IDE) : بالدينار الجزائري؛
- معدل التضخم (TI) : بالنسبة المئوية؛
- معدل الانفتاح الاقتصادي(TOUV) : بالنسبة المئوية؛
- سعر برميل البترول (PP) : بالدولار الأمريكي.

نظرا لعدم تجانس وحدات قياس المتغيرات المستخدمة تم إدخال اللوغاريتم عليها، وباستعمال برنامج SPSS بالاعتماد على تقنيات اختيار النموذج الأمثل* من بين كل الدوال المقدرة تم التوصل إلى الدالة التالية :

$$LPIB_t = -32.0279 + 3.3553 * LL_t + 0.2645 * LDS_t$$
$$(-5.8384) \quad (7.2255) \qquad (3.5347)$$
$$n = 34 \quad R^2 = 0.9842 \quad \overline{R}^2 = 0.9832 \quad DW = 0.6514$$

نلاحظ أن دالة النمو الاقتصادي المقدرة مقبولة من الناحية الاقتصادية، حيث تبين أن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام يتحدد بكل من لوغاريتم العمل و لوغاريتم النفقات الاجتماعية، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات الاجتماعية علاقة طردية بمرونة قدرها 0.2645، فإذا تغيرت النفقات الاجتماعية بواحد بالمائة ومع ثبات المتغيرات الأخرى فإن النمو الاقتصادي يتغير بـــ0.26 بالمائة. كما نلاحظ أن هناك مرونة بين الناتج الداخلي الخام والعمل، أي إذا تغير العمل بواحد بالمائة ومع ثبات المتغيرات الأخرى فإن الناتج الداخلي الخام يتغير بـــ3.35 بالمائة.

من الناحية الإحصائية نلاحظ أنه عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$ تكون لكل معلمات الدالة المقدرة دلالة إحصائية بناءا على اختبار

* لمزيد من التفاصيل انظر : R. Bourbonnais, **Econométrie**, 9eme édition, DUNOD, Paris-France, 2015, P112-114

"Student"، أما قيمة معامل التحديد المصحح تبين أن 98.32 بالمائة من تغيرات الناتج الداخلي الخام مفسرة بتغيرات العمل والنفقات الاجتماعية.

أما إحصائية "Durbin-Watson" فتشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ولمعالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء قمنا بإدراج مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى في الدالة (Processus Autorégressif)، وباستعمال برنامج EViews كانت النتائج كما يلي :

$$LPIB_t = -34.9470 + 0.2070 * LDS_t + 3.6339 * LL_t + [AR(1) = 0.6853]$$
$$(-4.1874) \quad (2.0601) \quad (5.4399) \quad (4.6010)$$
$$n = 33 \quad R^2 = 0.9908 \quad \overline{R}^2 = 0.9899 \quad DW = 1.6453$$

من الناحية الاقتصادية فالدالة مقبولة، حيث أن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنفقات الاجتماعية من جهة، وبين النمو الاقتصادي والعمل من جهة أخرى، من خلال إشارة المعلمات الموجبة.

إحصائيا نلاحظ أن معلمات الدالة المقدرة مقبولة عند مستوى معنوية 5 بالمائة. أما معامل التحديد المصحح فيبين أن 98.99 بالمائة من تغيرات الناتج الداخلي الخام مفسرة بتغيرات النفقات الاجتماعية وتغيرات العمل، والحد العشوائي. بينما تشير إحصائية Durbin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

1-2- النفقات الاجتماعية: بالعودة إلى المحددات المذكورة سابقا قمنا بإدراج المتغيرات الرئيسية

التالية كمتغيرات مفسرة للنفقات الاجتماعية (DS) :

- الناتج الداخلي الخام (PIB) : مقيم بالدينار الجزائري؛
- الإيرادات العمومية (RP) : بالدينار الجزائري؛
- الكثافة السكانية (POP) : بالنسمة؛
- النفقات الاجتماعية للفترة السابقة ((DS(-1)): بالدينار الجزائري.

اعتمادا على مختلف طرق اختيار النموذج الأمثل وبالاستعانة ببرنامج SPSS تم التوصل إلى الدالة التالية :

$$LDS_t = -2.5221 + 0.3996^* LPIB_t + 0.6708^* LDS_{t-1}$$
$$(-2.0151) \quad (3.0340) \qquad (6.4364)$$
$$n = 33 \quad R^2 = 0.9814 \quad \overline{R}^2 = 0.9801 \quad DW = 1.6082$$

من نتائج المعادلة نلاحظ أن للوغاريتم النفقات الاجتماعية علاقة طردية مع لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بمرونة تساوي 0.3996، [18] حيث أن أية زيادة للناتج الداخلي الخام بواحد بالمائة تؤدي إلى زيادة النفقات الاجتماعية بـــ 0.39 بالمائة مع ثبات المتغيرات الأخرى.

من الناحية الإحصائية نلاحظ أن الدالة مقبولة إحصائيًا عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$، أما معامل التحـــديد المصحح $(\overline{R}^2 = 0.9801)$ فيبين أن 98.01 بالمائة من تغيرات النفقات الاجتماعية مفسرة بتغيرات الناتج الداخلي الخام وتغيرات النفقات الاجتماعية للفترة السابقة.

في حين تشير إحصائية Durbin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

1-3- النموذج في شكل معادلات آنية: بالعودة إلى مختلف المعادلات المقدرة سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، يتكون نموذج علاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر من المعادلات الهيكلية التالية :

$$LPIB_t = -34.9470 + 0.2070^* LDS_t + 3.6339^* LL_t + [AR(1) = 0.6853]$$
$$LDS_t = -2.5221 + 0.3996^* LPIB_t + 0.6708^* LDS_{t-1}$$

إن النموذج السابق والمقدر بطريقة المربعات الصغرى لا يأخذ بعين الاعتبار علاقات السببية المتبادلة بين المتغيرات الداخلية، لهذا فالنموذج المقترح لعلاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر يمكن اعتباره نموذج معادلات آنية للأسباب الآتية :

- وجود علاقات تغذية مرتدة أو رجعية (feed-back) بين متغيرات دوال النموذج؛

- لا يمكننا تحديد القيمة التوازنية لأي متغير داخلي دون استخدام باقي المعادلات؛
- وجود ارتباط بين المتغيرات التابعة والحدود العشوائية؛

لهذه الأسباب يجب إعادة تقدير النموذج السابق باستخدام الطرق المناسبة لتقدير نماذج المعادلات الآنية.

يمكن كتابة النموذج المقترح لعلاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر كنموذج اقتصادي قياسي على الشكل الهيكلي التالي :

$$LPIB_t = C(1) + C(2) * LDS_t + C(3) * LL_t + [AR(1) = C(4)] + \mu_{1t}$$

$$LDS_t = C(5) + C(6) * LPIB_t + C(7) * LDS_{t-1} + \mu_{2t}$$

ومتغيرات النموذج تكون كما يلي :

الجدول رقم (01) : متغيرات النموذج الأول

المتغيرات الداخلية			
الرمز	المتغير	الرمز	المتغير
$LPIB_t$	لوغاريتم الناتج الداخلي الخام	LDS_t	لوغاريتم النفقات الاجتماعية
المتغيرات الداخلية المرتدة زمنيا			
LDS_{t-1}	لوغاريتم النفقات الاجتماعية للفترة السابقة		
المتغيرات الخارجية			
LL_t	لوغاريتم العمل		

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معادلات النموذج المقترح.

2- تقدير النموذج الآني للفترة (1980- 2013):

قبل القيام بالتقدير نقوم أولا بالتعرف على معادلات النموذج المقترح.

2-1- التعرف على المعادلات الهيكلية للنموذج: للتعرف على معادلات النموذج المقترح لعلاقة

النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر نطبق شرطي الترتيب والرتبة على كل معادلة كما يلي :

1-1-2- شرط الترتيب : ونطبق هذا الشرط على المراحل التالية :

أ- تحويل المعادلات الهيكلية للنموذج إلى معادلات صفرية :

$$LPIB_t - C(1) - C(2) * LDS_t - C(3) * LL_t - [AR(1) = C(4)] - \mu_{1t} = 0$$

$$LDS_t - C(5) - C(6) * LPIB_t - C(7) * LDS_{t-1} - \mu_{2t} = 0$$

ب- كتابة جدول معالم المعادلات الهيكلية مع إهمال الحدود العشوائية : حيث نكتب كل معالم متغيرات النموذج في جدول مع إهمال الحدود العشوائية كما هو مبين في الجدول أدناه، والذي تمثل أسطره المعادلات الهيكلية وأعمدته المتغيرات الداخلية والمحددة مسبقا.

الجدول رقم (02) : معالم المعادلات الهيكلية للنموذج

المعادلة	الثابت	$LPIB_t$	LDS_t	LL_t	LDS_{t-1}
(01)	$-c(1)$	1	$-c(2)$	$-c(3)$	0
(02)	$-c(5)$	$-c(6)$	1	0	$-c(7)$

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معادلات النموذج المقترح.

ت- حساب محدد كل معادلة : نقوم بشطب سطر معالم كل معادلة نريد التعرف عليها وشطب كل الأعمدة المرافقة له ذات المعالم غير المعدومة، ثم نقوم بحساب محدد مصفوفة مكونة من المعالم المتبقية من الرتبة $(M-1)(M-1)$، حيث M تمثل عدد المعادلات.

- **دالة النمو الاقتصادي :**

$$LPIB_t = C(1) + C(2) * LDS_t + C(3) * LL_t + [AR(1) = C(4)]$$

نقوم بشطب سطر النمو الاقتصادي والأعمدة المرافقة له – ذات المعالم غير المعدومة– ثم نقوم بحساب محدد مصفوفة من الرتبة $(M-1)(M-1)$، في هذه الحالة تكون المصفوفة من الرتبة 1×1. ونجد المصفوفة A_1 التي يساوي محددها:

$$Det\, A_1 = [-C(7)] \neq 0$$

نلاحظ أن محدد مصفوفة على الأقل يختلف عن الصفر وبالتالي تكون دالة النمو معرفة.

- **دالة النفقات الاجتماعية :**

$$LDS_t = C(5) + C(6) * LPIB_t + C(7) * LDS_{t-1}$$

نقــوم بنفس العملية من خلال شطب سطر دالة النفقات الاجتماعية والأعمدة المرافقة له – ذات المعالم غير المعدومة– ثم نقوم بحساب محدد مصفوفة من الرتبة 1×1. فنجد المصفوفة A_2 ذات محدد غير معدوم :

$$Det\,A_2 = [-C(3)] \neq 0$$

ومنه يكون شرط الترتيب محققا بالنسبة لهذه الدالة أيضا، وبالتالي فدالة النفقات الاجتماعية معرفة.

2-1-2- شرط الرتبة : هو شرط ضروري وغير كاف، وبموجبه لكي تكون المعادلة معرفة يجب

أن لا يكون عدد المتغــيرات المحددة مسبقا المقصاة من المعادلة أصغر من عدد المتغــيرات الداخلية الموجودة بها ناقص واحد، أي : $K-k \geq m-1$.

لدينا : عدد المتغيرات الداخلية في النموذج $M=02$.

عدد المتغيرات المحددة مسبقا في النموذج $K=4$.

- **دالة النمو الاقتصادي :**

لدينا : عدد المتغيرات الداخلية في دالة النمو الاقتصادي : $m=2$.

عدد المتغيرات المحددة مسبقا في دالة النمو الاقتصادي: $k=2$.

بتطبيق شرط الترتيب نجد أن $K-k=4-2=2>m-1=1$، ومنه تكون دالة النمو الاقتصادي زائدة التعرف.

- **دالة النفقات الاجتماعية :**

لدينا : عدد المتغيرات الداخلية في دالة النفقات الاجتماعية : $m=2$.

عدد المتغيرات المحددة مسبقا في دالة النفقات الاجتماعية : $k=2$.

بتطبيق شرط الترتيب نجد أن $K-k=4-2=2>m-1=1$، ومنه تكون دالة النفقات الاجتماعية زائدة التعرف.

وكخلاصة لمرحلة التعرف على معادلات النموذج، من خلال تطبيق شرط الترتيب تبين أن كلا الدالتين معرفتان، أما شرط الرتبة فبين أنها زائدة التعرف، ومنه يكون لدينا نموذج قياسي اقتصادي زائد التعرف.

2-2- نتائج تقدير النموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين: بما أن

النموذج المقترح لعلاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر يتكون من دوال زائدة التعرف، فإننا سنعتمد على طرق تقدير المعادلات الآنية زائدة التعرف من خلال استخـــدام إحدى طرق المعادلة الواحدة والمتمثلة في طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (DMC).

من بين المشاكل التي تعاني منها نماذج المعادلات الآنية وجود ارتباط بين المتغـــيرات التفسيرية والحد العشوائي، لهذا فإن استعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (DMC)يتطلب إيجاد متغـــيرات وسيطة (Variables instrumentales) تستخدم بدلا من المتغـــير التفسيري المرتبط بالحد العشوائي، فقمنا بإدراج كل المتغيرات المحددة مسبقا الخارجية والمرتدة زمنيا كمتغيرات وسيطة. وباستعمال برنامج EViews كانت نتائج تقدير النموذج المقترح لعلاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر كما يلي :

- **دالة النمو الاقتصادي :**

$$LPIB_t = -34.9469 + 0.2070^* LDS_t + 3.6339^* LL_t + [AR(1) = 0.6853]$$
$$(-4.1874)\ (2.0601) \qquad (5.4399) \qquad (4.6010)$$

$$n = 33 \quad R^2 = 0.9908 \quad \overline{R}^2 = 0.9899 \quad DW = 1.6454 \quad \sum e_{1t}^2 = 0.6420$$

- **دالة النفقات الاجتماعية :**

$$LDS_t = -2.5221 + 0.3996^* LPIB_t + 0.6708^* LDS_{t-1}$$
$$(-2.0151)\ \ (3.0340) \qquad\qquad (6.4364)$$

$$n = 33 \quad R^2 = 0.9814 \quad \overline{R}^2 = 0.9801 \quad DW = 1.6082 \quad \sum e_{2t}^2 = 2.0525$$

2-3- تحليل نتائج تقدير النموذج: بالرجوع إلى مختلف الدوال المقدرة سابقا بطريقة المربعات

الصغرى ذات المرحلتين يتكون النموذج المقترح لعلاقة النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر من معادلتين هيكليتين تبين المحددات الرئيسية لكل مجمع.

ومنه يأخذ النموذج الشكل الآتي :

$$LPIB_t = -34.9469 + 0.2070 * LDS_t + 3.6339 * LL_t + [AR(1) = 0.6853]$$

$$LDS_t = -2.5221 + 0.3996 * LPIB_t + 0.6708 * LDS_{t-1}$$

من خلال نتائج التقدير نستنتج ما يأتي :

- بالنسبة إلى دالة النمو الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يتحدد لوغاريتم الناتج الداخلي الخام حسب الدالة المقدرة أعلاه بكل من لوغاريتم العمل ولوغاريتم النفقات الاجتماعية، العلاقة بين العمل والناتج الداخلي الخام موجبة وهذا مقبول اقتصاديا، لأنه إذا زادت العمالة أدى ذلك إلى ارتفاع في الإنتاج، وبذلك نمو الناتج الداخلي الخام.

ما يلاحظ أيضا من الدالة المقدرة؛ أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات الاجتماعية موجبة بحيث إذا تغيرت النفقات الاجتماعية بواحد بالمائة تغير الناتج الداخلي الخام بـــ 0.20 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة، هذا ما يمكن تفسيره بالقول إنَّ تأثير النفقات الاجتماعية ضعيف على الناتج الداخلي الخام، وهو لا يعكس السياسة التوسعية المتبعة في جانب الإنفاق الاجتماعي، وبالتالي فهي تعد نتيجة غير مرضية لأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بتجسيد الحركية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، والواقع يثبت بأنَّ ضعف التخطيط والتحكم في تسيير ومراقبة النفـــقات كانَا من أكبر السلبيات التـــــي ميزت الإنفاق العمومي عموماً والإنفاق الاجتماعي تحديداً.

أما من الناحية الإحصائية، وبالرجوع إلى النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، نستنتج أن معلمات دالة النمو الاقتصادي المقدرة مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمائة، كما أن معامل التحديد المصحح يساوي 0.9899، أي أن 98.99 بالمائة من التغير في الناتج الداخلي الخام مفسر بالتغير في النفقات الاجتماعية والتغير في العمل. وتبين إحصائية Durbin-Watson عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

بالنسبة لدالة النفقات الاجتماعية فهي في علاقة طردية مع حجم الناتج الداخلي الخام، فنلاحظ أنَّ لهذا الأخير تأثيراً متوسطاً (أي زيادة بواحد بالمائة في الناتج الداخلي الخام تؤدي إلى زيادة بـــ0.39 بالمائة في

النفقات الاجتماعية)، بالرغم من زيادة حصة النفقات الاجتماعية من إجمالي الناتج الداخلي الخام بالخصوص خلال الفترة (2001–2013) وهنا يمكننا القول أنَّ تغير الإنفاق الاجتماعي لا يرتبط بشكل قوي بتغير الناتج الداخلي الخام، فهو لا يخضع لسياسة اقتصادية واضحة؛ وإنَّما يتأثر بشكل كبير بالإرادة السياسية من خلال مختلف البرامج المنتهجة التي استفادت بشكل يكاد يكون كلياً من الإنتعاش الذي حدث في السوق النفطية، والذي يمكن أن يدفع ثمنه الاقتصاد الوطني بعد أي إنهيار يسجل في أسعار النفط.

إحصائيا ومقارنة بقيمة ستيودنت المجدولة تكون كل معلمات دالة النفقات الاجتماعية ذات معنوية عند مستوى معنوية 5 بالمائة، بينما يشير معامل التحديد إلى أن 98.14 بالمائة من التغير في النفقات الاجتماعية يعود إلى التغير في حجم الناتج الداخلي الخام، أما إحصائية Durbin-Watson فتشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

3- محاكاة النموذج:

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين والحصول على توفيق إحصائي واقتصادي مقبول، يكون من الضروري تقييم هذا النموذج من خلال مقارنة الإطار النظري مع الواقع ومختلف التطبيقات بإخضاع النموذج المقدر إلى تقنية المحاكاة بإجراء محاكاة تاريخية تمتد من 1980 إلى 2011، ثم نقوم بتنبؤ تاريخي للفترة الممتدة من 2012 إلى 2013.

3-1- نتائج المحاكاة التاريخية: باستعمال برنامج EViews قمنا بإجراء محاكاة تاريخية تمتد من 1980 إلى2011 باستعمال المحاكاة الديناميكية، ولتقييم هذه العملية استعملنا الرسوم البيانية والمقاييس الجبرية.

3-1-1- الرسوم البيانية: بالنسبة للرسوم البيانية ومن خـــلال الشكل رقم (2) نلاحظ التقارب الكبير بين قيـــم السلسلة الحقيقية وقيـــم سلسلة المحاكاة التاريخية للنمو الاقتصادي، حيث أنه بعد سنة 1990 عرف النمو الاقتصادي الحقيقي

ارتفاعا وتبعه منحنى قيم المحاكاة، وهذا ما يدل على جودة المحاكاة التاريخية لهذا المجمع.

الشكل رقم (2) : التمثيل البياني لسلاسل القيم الحقيقية وقيم المحاكاة التاريخية للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2011)

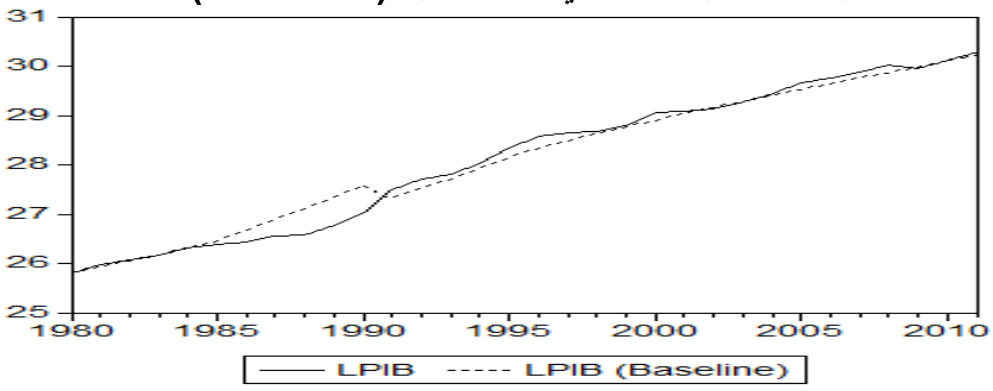

المصدر : مخرجات برنامج EViews

بالنسبة لدالة النفقات الاجتماعية، فنلاحظ وجود نقطتي تحول، الأولى سنة **1986** المصاحبة للأزمة البترولية في هذه السنة حيث انخفض فيها الإنفاق الاجتماعي، إذ لم يأخذ منحنى قيم المحاكاة التاريخية نفس اتجاه منحنى القيم الفعلية في نقطتي التحول. وانطلاقا من سنة **2004** نلاحظ التباعد المنتظم بين المنحنيين، ومنه يمكننا القول أن نتائج المحاكاة التاريخية لهذه الدالة مقبولة عمومـــا.

الشكل رقم (3) : التمثيل البياني لسلاسل القيم الحقيقية وقيم المحاكاة التاريخية للنفقات الاجتماعية خلال الفترة (1980-2011)

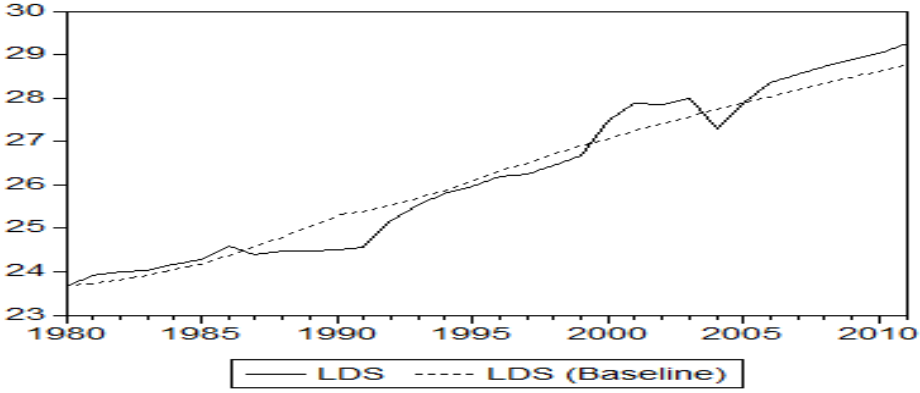

المصدر : مخرجات برنامج EViews

2-1-3- المقاييس الجبرية : أما فيما يخص المقاييس الجبرية، فهي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم :(03) نتائج بعض المقاييس الجبرية لعملية المحاكاة التاريخية لمعادلات النموذج بين 1980 و2011

المقاييس	β	R^2	ρ^2	U^M	U^S	U^C	U(1)
$LPIB_t$	1.0518	0.9814	0.9906	0.0005	0.1660	0.8657	0.0037
LDS_t	1.0876	0.9634	0.9815	0.0042	0.2280	0.7999	0.0071

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج المحاكاة التاريخية.

المقاييس	MSE	RMSE	MPE	RMSPE	MAPE	ME
$LPIB_t$	0.0438	0.2093	0.0004	0.0077	0.0051	0.0049
LDS_t	0.1393	0.3732	-0.0004	0.0142	0.0119	-0.0243

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج المحاكاة التاريخية.

من خلال النتائج المحصل عليها من عملية المحاكاة والمبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل التحديد لمعادلات القيم الفعلية مفسرة بالحد الثابت وقيم المحاكاة التاريخية قد تراوح بين 0.9634 و0.9814، حيث تعتبر هذه المعدلات مقبولة جدا من الناحية الإحصائية هذا ما يؤكده معامل الارتبـــاط بين القيـــم الحقيقية وقيم المحاكاة التاريخية لكل متغير داخلي خاضع للمحاكاة،

وقد تراوحت معاملات الارتباط بين 0.9815 و0.9906.

بالنسبة لمعامل عدم التباين لتايل فقد بينت نتائج المحاكاة أنه ضعيف في كلا المعادلتين، حيث لم يتجاوز 0.0071 ، وهذا ما يدل على جودة النموذج وقدرته الكبيرة على التنبؤ.

نسبة التحيز U^M تكاد تنعدم في دالتي النموذج، حيث تراوحت بين 0.0005 في دالة النمو الاقتصادي و0.0042 في دالة النفقات الاجتماعية، ما يدل على أن التغير في قيم المحاكاة التاريخية لهذه الدوال يقترب من التغير في القيم الحقيقية. فيما يخص نسبة التباين U^S فتراوحت بين 0.1660 في دالة النمو الاقتصادي و0.2280 في دالة النفقات الاجتماعية. أما نسبة

التباينات المشتركة U^C فهي قريبة من الواحد بالنسبة لجميع المتغيرات، حيث تراوحت بين 0.7999 في دالة النفقات الاجتماعية و0.8657 في دالة النمو الاقتصادي. أما الجذر التربيعي لمربع الخطأ فيبين أن هناك أخطاء بسيطة، وهذا ما يؤكده متوسط القيم المطلقة للخطأ الذي تراوح بين 0.0051 بالمائة لسلسلة النمو الاقتصادي و0.0119 بالمائة لسلسلة النفقات الاجتماعية.

من خلال هذه المقاييس الجبرية يتضح لنا التقارب الكبير بين القيم الفعلية وقيم المحاكاة التاريخية في أغلب مجمعات النموذج، ومنه إمكانية الاعتماد على النموذج المقدر للتنبؤ.

3-2- التنبؤ التاريخي:

بعد إجراء المحاكاة التاريخية على النموذج والحصول على نتائج مقبولة، سنقوم بإجراء تنبؤ تاريخي بهدف دراسة القدرة التنبئية للنموذج للفترة الممتدة من 2012 إلى 2013، ولتقييم جودة التنبؤ من عدمها سنعتمد على معامل عدم التباين لتايل والجذر التربيعي لمربع متوسط الخطأ.

الجدول رقم (07): نتائج بعض المقاييس الجبرية لتقيم القدرة التنبئية للنموذج (2012 – 2013)

	2012	2013	U(1)	RMSE
$LPIB_t$	30.4051	30.4778	0.0004	0.0280
LDS_t	29.2486	29.2826	0.0081	0.4723

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج التنبؤ التاريخي.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغيرات لها معامل تايل U(1) قريب من الصفر، بينما الجذر التربيعي لمربع متوسط الخطأ (RMSE) صغير بالنسبة لكلا المتغيرين، ورغم الاختلاف الملاحظ على قيمة الجذر التربيعي لمربع الخطأ بين المحاكاة التاريخية والتنبؤ التاريخي على مستوى النمو الاقتصادي، إلا أنه يمكننا القول أن للنموذج المقترح قدرة تنبئية مقبولة.

خاتمـة:

تسعى الجزائر منذ سنوات لتحقيق نمو اقتصادي مقبول، وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات البشرية والمادية المتمثلة أساسا في البرامج الضخمة التي وفرتها لذلك، إلاّ أنها ولحد الآن لم تصل إلى مستويات وصلت لها دول في ظرف قصير مثل دول جنوب آسيا رغم أنها لا تتوفر على إمكانيات الجزائر من حيث المساحة، الموارد الطبيعية وكذا عدد السكان.

دخلت الحكومة الجزائرية منذ أوائل الألفية الثالثة طريق برامج الاستثمار العمومي الذي كان لابد منه، بعد ما عاشته الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بنمو اقتصادي ضعيف وتدهور للأوضاع المعيشية للسكان، وتأخر كبير في البنية التحتية الأساسية ونقص كبير في الخدمات العامة. حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية كان للنفقات الاجتماعية نصيب مهم فيها من خلال مختلف البرامج التنموية المنتهجة بهدف تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.

كان الهدف الأساسي من بحثنا هو دراسة علاقة النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2013)، حيث قمنا بدراسة قياسية لهذه العلاقة باستعمال نماذج المعادلات الآنية، وللوقوف على قدرة النموذج المقدر على التعبير عن التطورات الحاصلة في العلاقة بين النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بإجراء عملية المحاكاة التاريخية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2011، ثمّ بتنبؤ تاريخي من 2012 إلى 2013.

1- **اختبار الفرضيات:** في محاولة منا للإحاطة بجوانب البحث المختلفة، تمكّنا من إجراء اختبار للفرضيات كما يلي:

- بالنسبة إلى الفرضية الأولى، لتي مفادها بأن النفقات الاجتماعية تؤدّي دوراً مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال الدراسة القياسية وجدنا أن تأثير النفقات الاجتماعية ضعيف على الناتج الداخلي الخام، وهو لا يعكس السياسة التوسعية المتبعة في جانب الإنفاق الاجتماعي.
- بالنسبة إلى الفرضية الثانية، التي مفادها وجود علاقة تبادلية إيجابية بين كل من النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي بشكل عام في الاقتصاد الجزائري، فباستعمال نماذج المعادلات الآنية تبيّن لنا أن هناك علاقة موجبة بينهما خلال الفترة (1980–2013)، حيث إذا

تغيّرت النفقات الاجتماعية بواحد بالمائة تغيّر الناتج الداخلي الخام بـــ 0.20 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة وغير مرضية لأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بينما أية زيادة بواحد بالمائة في الناتج الداخلي الخام تؤدي إلى زيادة بـــ0.39 بالمائة في النفقات الاجتماعية، وهنا يمكننا القول إنَّ تغيّر الإنفاق الاجتماعي لا يرتبط بشكل قوي بتغير الناتج الداخلي الخام.

2- **نتائج البحث:** من خلال البحث توصلنا للنتائج التالية:

- تتجلى أهمية الإنفاق الاجتماعي من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة في إعادة توزيع الدخل، وفي كونه أيضا عاملا مهمّا في دعم وتحقيق الاستقرار من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- إن طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مقبول تعطي وتفتح المجال للسياسة المالية للعب الدور الأساسي لتحقيق التنمية في جميع الميادين(البنية التحتية الاجتماعية، الصحة، التعليم...) لهذا على الدولة تحسين الإدارة المالية لها التي أصبحت في السنوات الأخيرة من بين المعايير التي تقيس كفاءة نشاط الدولة في كثير من الدول السائرة في طريق النمو؛
- **رغم حشد الجزائر وتسخيرها لأموال هائلة وضخمة، إلا أنها لم تحقق نتائج مرضية، حيث ما زالت تعتمد على المحروقات، ومازال اقتصادها اقتصادا ريعياً استهلاكياً. وعليه فإن الجزائر لا تملك سياسة مالية قوية مبنية على تنوع الإيرادات وترشيد النفقات وإنما هي سياسة للإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات؛**
- المعادلات الهيكلية لنموذج علاقة النفقات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) تتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- بالنسبة إلى دالة النفقات الاجتماعية المقدرة في النموذج، نلاحظ أن محدداتها هي الناتج الداخلي الخام والنفقات الاجتماعية للفترة السابقة بعلاقة موجبة، حيث تبين المرونة أن زيادة الناتج الداخلي الخام بواحد بالمائة تؤدي إلى زيادة النفقات الاجتماعية بـــ 0.39، أما النفقات الاجتماعية للسنة الحالية فهي امتداد لسابقتها. للدالة المقدرة قدرة

تفسيرية تساوي 98.14 بالمائة، أما بالنسبة إلى عملية المحاكاة فيشير الرسم البياني والمقاييس الجبرية إلى أن الدالة المقدرة قابلة للتنبؤ؛

- بالنسبة إلى النمو الاقتصادي، فمن خلال الدراسة القياسية يتحدد بالنفقات الاجتماعية والعمل، حيث تساوي مرونة النمو بالنسبة للنفقات الاجتماعية 0.20، القدرة التفسيرية للنموذج تساوي 98.99 بالمائة، كما بينت نتائج المحاكاة قابلية استعمال الدالة للتنبؤ من خلال المحاكاة التاريخية والتنبؤ التاريخي؛

3- **اقتراحات:** انطلاقا مما ذكر سابقا من النتائج، يمكن إعطاء الاقتراحات التالية:

- البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد تمويل الإنفاق (مصادر الدخل)، لكون الجزائر لا تزال مرتبطة أساسا بمداخيل النفط؛
- ضرورة السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام بشكل عام والإنفاق الاجتماعي بشكل خاص وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف العامة بأكبر قدر ممكن؛
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع؛
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.

الهوامش:

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2001، ص 466.

[2] - J.ARROUS, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris-France، 1999, P 09.

[3]–R.BENICHI, Marc NOUSCHI, **La croissance aux XIXème et XXème siècles**, édition Marketing, Paris-France, 1990, P 44.

[4]– محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية–مصر، 2006، ص 73–77.

[5]– محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر، 2013، ص 263.

[6] -R.BARRO, **Les facteurs de la croissance économique**, **une analyse transversale par pays**, Economica, Paris- France, 2000, P 44.

[7]-M.BEANEY, **Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries**, Journal of Development Economics, Vol 48, USA, 1996, P 31.

[8] −J .FRANKEL, D.ROMER, **Does trade cause growth**, American Economic Review,Vol 89, 1999, P 98.

[9] −T.BECK, R.LEVINE and N.LOAYZA, **Finance and the sources of growth**, Word Bank, memo, 1999, P09.

[10]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية− مصر، 2008، ص36.

[11]− سعيد عبد الله عثمان، **المالية العامة - مدخل تحليلي معاصر-**، الدار الجامعية، بيروت− لبنان، 2008، ص 476.

[12]− خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، عمان− الأردن، 2003، ص 47.

[13]−**Manuel des dépenses engagées**, direction de la règlementation et du contrôle, direction générale du budget, ministère des finances, Algérie, 2007

[14]- **Manuel de statistiques de finances publiques**, département des statistiques, FMI, 2ème édition, 2001.

[15]− محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، عمان− الأردن، 2007، ص 63.

[16]− وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 129.

[17]− عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الإسكندرية− مصر، 2001، ص 469.